



نشر معهد كارينيغي للسلام دراسة للكاتبة لينا الخطيب حول الاستراتيجية المقبلة للغرب في سوريا، وتتبع أهمية الدراسة من أهمية المعهد الذي تنتهي إليه الكاتبة. وفيما يلي عرض ملخص بالدراسة كما جاء في الدراسة ما يلي:

لايزال الصراع المستمر بين نظام الرئيس بشار الأسد وبين مختلف مجموعات المعارضة أبعد ما يكون عن الحل. ويعين على صانعي السياسات الأميركيين والأوروبيين أن ينظروا إلى أبعد من أهداف مؤتمر جنيف 2 حول سوريا، الذي عُقد في بداية العام 2014، وأن يضعوا استراتيجية شاملة من أجل دفع الصراع نحو التسوية.

التوصيات:

التشجيع على توسيع قاعدة تمثيل المعارضة السورية. ينبغي على الأطراف المعنية الغربية أن تساعد في بناء الثقة في صفوف المعارضة السورية لإنشاء جبهة موحدة يمكن أن تقود الدولة في مرحلة ما بعد الأسد.

توطيد قدرة المعارضة السورية على الحكومة. إن تعزيز شبكة المجالس المحلية في سوريا ضروري من أجل تشكيل حكومة انتقالية.

البدء بحوارٍ مع عناصر من الجيش الوطني. إذ تمتلك شخصيات الجيش العربي السوري إمكانية ترجيح الكفة ضد الأسد، ويمكن أن تساعده في الحدّ من احتمال حدوث فراغ في السلطة بعد رحيل الأسد.

إشراك روسيا في حوارٍ عن الانتقال من حكم الأسد. ينبغي على الغرب أن يضمن مصالح موسكو الاستراتيجية في سوريا في مرحلة ما بعد الأسد، وأن يقدم لموسكو بدلاً ممكناً عن الرئيس السوري الحالي.

تزويد مجموعات المعارضة بالأسلحة التي تُمكِّنها من قلب ميزان القوى لصالحها. فالأسلحة ستتحمّلها في مواجهة هجمات النظام الشرسة، وتسمح لها ببسط سلطتها على المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، وتساعدها في محاربة الجهاديين. التعاون مع بلدان الخليج لوضع حدّ للدعم الخارجي للمجموعات الجهادية الناشطة في سوريا. ينبغي تشجيع قطر والمملكة العربية السعودية خصوصاً على وقف الاعتماد على المجموعات الجهادية لإسقاط الأسد.

وضع حدّ للتواصل مع نظام الأسد باسم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. فهذا التواصل يسهم فقط في تعزيز ادعاء الأسد بأنه يملك الشرعية، وفي دعم الجهاديين.

استخدام المحادثات النووية الجارية مع إيران لإبرام صفة إضافية حول سوريا. يمكن حتّى طهران على تقديم تنازل في الشأن السوري من أجل ضمان إبرام اتفاق حول الملف النووي.

الدروس المستفادة من جنيف 2:

تدخل الأزمة السورية عامها الرابع وما من حلّ واضح في الأفق. تواصل حكومة الرئيس بشار الأسد هجومها العسكري الضاري بحجة محاربة الإرهابيين، فيما تحاول المعارضة تنحية الأسد عن السلطة في ظل غياب استراتيجية سياسية أو عسكرية ناجعة لتحقيق هذا الهدف.

في خلال مؤتمر جنيف 2 حول سوريا في أوائل العام 2014، عُقدت جولات من المفاوضات بين الحكومة السورية وبين أعضاء من المعارضة. ووصفـت مجموعة أصدقاء سوريا، المؤلّفة من جهات دولية مختلفة من بينها الولايات المتحدة، المؤتمر بأنه المنصة الوحيدة التي يمكن من خلالها وضع حدّ للأزمة. بيد أنّ المفاوضات انتهت من دون أن تحقق المجموعة هدفها بتشكيل حكومة انتقالية في سوريا.

ناتج أربعة دروس أساسية من جنيف 2:

أولاً، أظهر أداء النظام السوري في المؤتمر بشكل واضح أنّ ما من حلّ يمكن بلوغه في ظل بقاء الأسد في السلطة، ذلك أنّ النظام يرفض تقديم تنازلات سياسية. طوال فترة المؤتمر، واصلت الحكومة سردها حول محاربة الإرهاب، ولكنّ هذا السرد لم يثبت في وجه تدقيق وسائل الإعلام أو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وهو ائتلاف مجموعاتٍ معارضة في المنفى فاووضت النظام وجهاً لوجه في جنيف.

ثانياً، زاد أداء الائتلاف الوطني في خلال المؤتمر شرعية الائتلاف محلياً وخارجياً. عشية انعقاد مؤتمر جنيف 2، كان الائتلاف الوطني قد تعرض إلى انتقادات شديدة بسبب عدم تمثيله مجموعات المعارضة السورية كافة، وضعف ارتباطه بالمتمردين في داخل سوريا. لكنّ عمل الائتلاف في الجولة الأولى من مؤتمر جنيف 2 كان جديراً بالثناء. وهو قادرٌ الآن على أن يشكّل مجموعة سياسية رئيسة من شأنها أن تصبح أكثر تمثيلاً في الفترة المقبلة.

مع أنّ الائتلاف الوطني لم يتوصّل إلى اتفاق مع نظام الأسد على أيٍّ من المسائل التي تم نقاشها في المؤتمر، إلا أنه فاز في لعبة العلاقات العامة.

على المستوى العلني، قدم رئيس الائتلاف الوطني أحمد الجربا مطالب المعارضة بشكل منطقي، متمسّكاً بهدف تشكيل حكومة انتقالية في سوريا حددت معالمها في مؤتمر جنيف 1 الذي عُقد في صيف العام 2012. وخلف الكواليس، أعرب الجربا أمام شخصيات ومجموعات معارضة أخرى عن استعداده لل الاستماع إلى أفكارهم وإشراكهم في العملية الانتقالية. أدى هذا النجاح إلى حدوث تفاعل تسلسلي، إيجابي ولكن محدود، في صفوف أعضاء آخرين من المعارضة السورية كانوا، في الفترة السابقة لجنيف 2، ينأون بأنفسهم عن الائتلاف الوطني أو يشعرون بأنه يستبعدهم. على الرغم من فشل المفاوضات،

أعاد أداء الائتلاف إلى السوريين بعض الثقة الحذرة في قدراته السياسية.

بيد أنّ هذه الثقة ليست مطلقة. ومع أنّ هذه المجموعات التي جرى استبعادها (أو استبعدت نفسها) عن الائتلاف الوطني، مثل هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي وأعضاء في الجيش السوري الحر، هي اليوم أكثر استعداداً للمشاركة، إلا أن الشك لا يزال يخيم إلى حدّ كبير بين الفصائل المتنافسة في المعارضة السورية.

ثالثاً، عارضت روسيا منذ فترة طويلة أي مبادرة أطلقها أصدقاء سوريا لحلّ الصراع، بما في ذلك نقض القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحقّ نظام الأسد.

على الرغم من موقفها المتشدد في خلال المؤتمر، تعني موافقة روسيا على عقد مؤتمر جنيف2 أنّ موسكو تقرّ ضمّناً بوجود طريق نحو انتقال سياسي في سوريا.

رابعاً، سمح المؤتمر لمختلف الأطراف المعنية بإجراء محادثات عبر القنوات الخلفية، يرجح أن تكون حصيلتها أكثر أهمية من نتائج المؤتمر الرسمية التي اقتصرت على هدنة قصيرة في مدينة حمص، وعلى إيصال بعض المساعدات الإنسانية.

المشاكل العالقة:

كان جزءٌ من الدافع إلى عقد مؤتمر جنيف2 فلق الأطراف المعنية الغربية من احتمال وقوع الفوضى في حال إطاحة الأسد من دون تشكيل حكومة انتقالية. لكنّ جنيف 2 فشل في معالجة عدد من المسائل التي تحتاج إليها أي حكومة انتقالية لتحقيق النجاح.

ثمة مشكلة أساسية متبقية وهي أنّ سوريا تفتقر إلى معارضة قابلة للاستمرار من شأنها أن تشكل نواة الحكومة الانتقالية. فقد كانت المعارضة منقسمة منذ بداية الأزمة السورية، وتفتقر إلى استراتيجية سياسية وعسكرية.

فيما يتحمل السوريون جزءاً من المسؤولية عن هذا التشرذم، تُعزى الانقسامات في صفوف المعارضة أيضاً إلى أفعال داعميها الدوليين. كان الدعم الخارجي للمعارضة متفاوتاً، إذ أن المجتمع الدولي اختار أن يتعامل مع بعض مجموعات المعارضة دون سواها، مرتكزاً على المجموعات المتواجدة في الشتات، ومتجاهلاً إلى حدّ كبير الأطراف الفاعلة على الأرض في سوريا. بشكلٍ خاصٍ، كانت معونات الولايات المتحدة وأوروبا المقدمة إلى المعارضة في داخل سوريا ضئيلة. وليس المساعدات العسكرية متدنية المستوى وغير الفتاكة التي يقدمها الجانبان كافية لقلب ميزان القوى في البلاد.

فالمعارضة على الأرض تحتاج إلى دعم أقوى على المستويات كافة، عسكرياً وغير ذلك، من أجل زيادة الضغط على نظام الأسد والتمكن من الحفاظ على الاستقرار بعد رحيل الأسد.

لم يتمّ وضع أي نهج في المؤتمر لتوحيد الجيش السوري في مرحلة مابعد الأسد، ولم تتبادر كذلك أي استراتيجية واقعية، إن سورياً أو أجنبية، للتعامل مع المتطرفين الجهاديين المشاركين في الحرب الأهلية.

في مرحلة مابعد الأسد، لا يمكن لأي انتقال سياسي أن يكون قابلاً للاستمرار إذا ظل الجيش منقسمًا. منذ حدوث الانقلاب الذي أتى بالرئيس الأسبق حافظ الأسد إلى السلطة في العام 1970، أنشئ النظام السياسي الباعثي في سوريا على أساس عسكرية لن تزول بمجرد تنحية بشار الأسد عن السلطة. في الوقت الراهن، يخوض الجيش السوري الحر اشتباكاً مباشراً مع الجيش الرسمي التابع للنظام، الجيش العربي السوري. في غضون ذلك، يصبح الجيش العربي السوري طائفياً أكثر فأكثر، ويعنى المزيد من النفوذ إلى الضباط العلوبيين الرفيعين على حساب الضباط السنة بسبب تزايد عدم الثقة الناجم عن صعود الجهاديين السنة الذين يواجهون مباشرة الجيش السوري. فالنظام لم يَعُد واثقاً من أنّ الضباط السنة يمكن الاعتماد عليهم لمواجهة غيرهم من السنة.

حتى إذا أفضى جنيف 2 في نهاية المطاف إلى اتفاق على انتقال سياسي، لن يكون هذا الانتقال قابلاً للاستمرار إذا لم تؤخذ

هذه المسائل في عين الاعتبار. وبالتالي، ينبغي على الأطراف المعنية النظر أبعد من محادثات جنيف 2 لدفع الصراع نحو الحل.

توسيع إطار العمل:

يبدأ الحل بالبحث عن كثبٍ في أدوار المجموعة الواسعة من الأطراف المعنية في سوريا. وقد تصاعدت وتيرة الصراع على مر السنوات ليشمل الكثير من الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية. وترافق هذا التصعيد مع إغلاق نافذة حل الصراع عبر قناة واحدة فقط، إن دبلوماسية أو عسكرية.

لتوصّل إلى حلٍّ مُجدي للصراع السوري، لابدّ من وضع استراتيجية شاملة تجمع العوامل الخارجية والمحليّة بعضها بعضاً وتعالج العقبات الرئيسة التي لاتزال موجودة. ومع الإقرار بأنّ نظام الأسد هو المذنب الأول ومصدر الصراع، تتمحور كل العقبات التي تحول دون التوصّل إلى حلٍّ حول الأدوار التي يؤديها سائر الأطراف المعنية، ولا سيما روسيا وإيران وبلدان الخليج والولايات المتحدة.

روسيا:

تساعد روسيا الأسد خارجيّاً وداخليّاً. إضافةً إلى نقض القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحقّ النظام، تساعد موسكو أيضاً حكومة الأسد في حربها ضدّ المعارضة على الأرض. وقد منحت مساعدات روسيا العسكرية والسياسية الأسد الأفضلية والثقة بأنه قادر على كسب الصراع. ناهيك عن أنّ إبرام موسكو صفقة وافقَ بموجبها النظام السوري على تدمير أسلحته الكيميائية أعطى الأسد شعوراً بالشرعية تجاه المجتمع الدولي.

لقد اتخذت موسكو هذه الخطوات لسبعين أساسين. فهي تُعزى جزئياً إلى مخاوفها بشأن مصالحها الاستراتيجية، مثل سفنها الحربية في مرفأ طرطوس في شمال سوريا.

وهي تحاول أيضاً تأكيد مكانتها الدوليّة مقابل الولايات المتحدة. فقد ثُبّت أنّ الورقة السورية مقيمة لروسيا في هذا الصدد - عبر اتخاذها موقفاً متشدّداً تجاه الأزمة السورية، دفعت موسكو واشنطن إلى مناشدة روسيا باعتبارها قوة عظمى على قدم مساواة مع الولايات المتحدة.

لكن الدعم الروسي ليس مطلقاً. فروسيا غير متمسّكة بشخص بشار الأسد، ولا تملك نفوذاً كلياً على دمشق. ومع أنّ روسيا تقدم موقفها على أنه وقوف في وجه التدخل الدولي في الشؤون الداخلية لدول أخرى تواجه اضطرابات محلية (كما كانت الحال في ليبيا)، إلا أنها ترى في نظام الأسد ورقة مساومة أخرى في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي حول مكانة موسكو.

إيران:

سمحت إيران للأسد باتخاذ موقف لا هوادة فيه في الصراع. وأمرت حليفها اللبناني حزب الله بمساعدة النظام السوري بشكل ناشط.

موقف إيران المعلّن هو أنّ حزب الله هو خط الدفاع الأول ضدّ إسرائيل، وأنّ سوريا هي الطريق الرئيس لنقل أسلحة حزب الله إلى لبنان.

إذن، تضع إيران دعمها للأسد في إطار مخاوفها الأمنية من إسرائيل.

كانت العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي تزيد من صعوبة دعم طهران للأسد. لكن هذه العقوبات رُفِعَت جزئياً في خلال المفاوضات الدولية مع إيران بشأن برنامجها النووي، الأمر الذي سمح لطهران بالتقاط أنفاسها فيما هي تسعى جاهدةً إلىمواصلة دعمها المالي للأسد.

على الرغم من هذا الدور البارز، استبعدت إيران عن المفاوضات الدولية بشأن سوريا، الأمر الذي سمح لها بمواصلة التملص من مسؤولية أفعالها تجاه المجتمع الدولي.

بلدان الخليج:

تساعد المملكة العربية السعودية وقطر مكونات متعددة في المعارضة، عبر قدراتها الرسمية كدولتين، أو عبر شبكتهما المؤلفة من جهات فاعلة غير حكومية، مثل بعض المواطنين والمجموعات التي تمتلك طموحات سياسية واقتصادية وجيروستراتيجية. وهدفهما في القيام بذلك لا يتمثل بإطاحة الأسد وحسب، بل أيضاً بحماية مصالحهما وضمان حصتهما في الصراع السوري ونتائجها.

تنافس المملكة العربية السعودية وقطر على النفوذ الإقليمي منذ تولى أمير قطر السابق، حمد بن خليفة آل ثاني، السلطة في العام 1995 ورأى في تراجع دورى المملكة العربية السعودية ومصر في الشرق الأوسط فرصةً كي تحتل قطر موقع الزعامة السياسية في العالم العربي.

وهذا التنافس يجري ضمن المعارضة السورية في ظل دعم قطر للجيش السوري الحر والإخوان المسلمين، ودعم السعودية لأعضاء المعارضة الآخرين الذين يشكلون القوى المهيمنة في الائتلاف الوطني. وقد ساهمت هذه المنافسة في الانقسامات التي تشهدها المعارضة السورية، وأضعفت هذه الأخيرة في وجه نظام الأسد.

زِد على ذلك أن بلدان الخليج كانت أيضاً الراعي الرئيس لعددٍ من المجموعات الإسلامية الجهادية التي انتقلت من مواجهة قوات الأسد فقط إلى القتال ضدّ الجيش السوري الحر ومجموعات المعارضة الأخرى، إضافة إلى القتال ضدّ بعضها بعضاً. وهذا أدى أيضاً إلى إضعاف المعارضة السورية أكثر.

الولايات المتحدة:

يُنظر إلى السياسة الأميركيَّة تجاه الصراع السوري على أنها غير فعالة. وهذه النظرة ليست نظرة نظام الأسد وداعميه وحسب، بل أيضاً نظرة حلفاء الولايات المتحدة مثل السعودية.

لم يصدق نظام الأسد، في الأيام الأولى للصراع، أن الولايات المتحدة أرادت فعلاً خروج الرئيس السوري من السلطة، وفيما تطور الصراع، زادت الخطوط الحمراء الزائفة التي وضعتها الإدارة الأميركيَّة من ثقة الأسد. ثم عزَّز سعود الإسلاميين الجهاديين في سوريا موقف الأسد أكثر، وقد أشارت التقارير إلى اتصالات سرية تُجرى بين أجهزة المخابرات الغربية ونظام الأسد بدافع محاربة سعود المتطرفين الجهاديين في سوريا، الذين وسّعوا نطاق أنشطتهم لتشمل البلدان المجاورة مثل العراق ولبنان.

وبداً أن للولايات المتحدة مصلحة راسخة في الوضع الراهن إذ سارت في موكب مكافحة الإرهاب مؤكدةً الخطاب السائد بأنَّ الجهاديين سيستولون على سوريا إذا سقط النظام.

إضافة إلى ذلك، انتقلت السياسة الأميركيَّة تجاه الصراع السوري من التهديد بالتدخل العسكري إلى الإعراب عن المخاوف إزاء الإفراط في توسيع التدخل الأميركي.

هذا الأمر أساء إلى موقع واشنطن القيادي عالمياً، ولاسيما مقارنةً بروسيا، وفتح المجال أمام الجهات الإقليمية الفاعلة لتأديـي دوراً أكثر بروزاً في الشرق الأوسط. وهذا كلـه لم يساهم إلا في إطالة أمد الصراع وإبقاء الأسد في السلطة.

الاستراتيجية الشاملة:

بينما يبحث كلـ من الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، والمعارضة السورية في الخطوات التالية التي يجب القيام بها، على الأطراف المعنية كافة أن تنظر نظرة شاملة إلى الأزمة والفرص المتاحة التي يمكن أن تؤدي إلى حلـ. كما يتعيـن على صانعي

السياسات الغربية أن ينظروا أبعد من محادثات جنيف2 ويتخذوا عدداً من التدابير السياسية. التشجيع على توسيع قاعدة تمثيل المعارضة السورية. ينبغي على الأطراف المعنية الغربية أن تساعد في بناء الثقة بين مختلف مجموعات المعارضة السورية، في داخل البلاد وخارجها، ولاسيما أن الشقاق بين شمال سوريا وجنوبها يكبر جراء التنافسات السياسية التي يحركها الداعمون الخارجيون (قطر وتركيا في الشمال، وال سعودية في الجنوب).

لهذه الغاية، يجب أن يعمل الغرب مع الائتلاف الوطني بغية التواصل مع الشخصيات والمجموعات التي بقيت حتى الآن خارج عمليات الانخراط الدولي، بدءاً من الضباط المنشقين وصولاً إلى اللجان المحلية. ويجب أن يصفي الائتلاف الوطني وداعمه الدوليون إلى ما لدى هذه الشخصيات والمجموعات لتقديمها، ويدمجوا مساهماتها المحتملة في استراتيجية انتقالية. وعلى الرغم من أن مجموعات المعارضة انتقدت إحداها الأخرى علناً، إلا أن ثمة أساساً جيداً لقواسم مشتركة يمكن الاستناد إليه للاستمرار في توسيع مشاركة مجموعات المعارضة وشخصياتها في محادثات لاحقة في جنيف وغيرها من المنتديات الدولية.

توطيد قدرة المعارضة السورية على الحكومة عبر مبادرات تُمكّن المجالس المحلية. يتبعن على الدول الغربية أن تزيد دعمها للمعارضة في داخل سوريا.

فالولايات المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى ترسل دعماً متذبذبياً المستوى إلى المعارضة في البلاد، لكن ذلك لم يساهم إلا في المحافظة علىبقاء المعارضة مقابل بقاء النظام.

وفي ظلّ غياب الضغط الدولي القوي على الأسد، والدعم المتواصل من روسيا وإيران، وصفقة الأسلحة الكيميائية، وتعاون المخابرات الغربية مع نظام الأسد لمحاربة المجموعات الجهادية، يبدو أن الرئيس السوري لايرغب في المساومة.

فضلاً عن ذلك، تحتاج المناطق الواقعة تحت سيطرة كلٍ من النظام والمتمرّدين إلى اختيار قادة محليين يستطيعون تمثيل أنفسهم وإقامة قنوات اتصال بين مختلف المناطق في سوريا، ولاسيما بين الشمال الخاضع إلى سيطرة الإسلاميين وبين الجنوب الخاضع إلى سيطرة الجيش السوري الحر، فيضعون بذلك الأساس اللازم لقيام حوكمة محلية لامركزية تُعدّ ضرورية لإنشاء حكومة انتقالية. وعلى الغرب أن يقدم التدريب لهؤلاء القادة، ويصفي إلى ما يحتاجون إليه من دعم لوجستي محدود ويلبيه.

البدء بحوارٍ مع عناصر من الجيش العربي السوري وشخصيات عسكرية أخرى قادرة على توحيد الجيش في حقبة ما بعد الأسد.

لقد أشرك الغرب الجيش السوري فقط من خلال تقديم الدعم إلى الجيش السوري الحر، متجاهلاً قدرة الجيش العربي السوري الوطني المحتملة على قلب ميزان القوى.

وقد عكس الائتلاف الوطني موقف المجتمع الدولي، وامتنع أيضاً عنأخذ دور الجيش في الصراع في عين الاعتبار على الرغم من أن سوريا تحكم على أساس السيطرة العسكرية.

لذلك، ينبغي أن تتضمن أي تسوية سياسية استراتيجية لمصالحة هذين الطرفين العسكريين المتخاصمين. لكن نظراً إلى التركيبة الطائفية للجيش العربي السوري، لن تتمكن قيادة الجيش السوري الحر من وضع الضباط العلوين من الجيش الوطني تحت كنفها.

حالياً، يتمتع بعض الضباط ذوي الرتب العالية الذين انشقّوا عن النظام، بالرؤية والمصداقية لمدّ اليد إلى الضباط العلوين في الجيش الوطني، إلا أنهم يفتقرن إلى التمويل فضلاً عن أن الغرب استثنائهم إلى حدٍ كبير. وهكذا، يستطيع صانعوا السياسات الغربيون، من خلال إشراك هؤلاء الضباط، أن ينسقوا مع شخصيات رئيسة في الجيش

العربي السوري للبدء بعملية فك ارتباط النظام بالأسد نفسه.

ويجب أن تقرّ الخطوات الناتجة عن ذلك إقراراً واضحاً بالأدوار المكملة التي يمكن أن تضطلع بها الشخصيات السياسية والعسكرية في المرحلة الانتقالية.

من شأن هذا الأمر أن يساهم في التقلص من احتمال حصول فراغ في السلطة عقب رحيل الأسد، وفي التخفيف من الانقسامات الطائفية المحتملة في صفوف الجيش وأمكنة أخرى.

إشراك روسيا في حوارٍ عن الانتقال من حكم الأسد، وإعطاء موسكو تطمئنات سياسية واستراتيجية. بعد أن أوقفت روسيا محاولات التدخل العسكري الغربي من خلال الفيتو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في جهود لدفع المجتمع الدولي إلى قبول حلٍّ سياسيٍّ للصراع السوري، أثبتت الآن أنها لاعب سياسي جدي في مواجهة الولايات المتحدة. ولذلك يتعمّن على الغرب أن يبني على هذه الثقة الروسية من خلال ضمان مصالح روسيا الاستراتيجية في سوريا مابعد الأسد (مثل تواجدها في مرفأ طرطوس واتفاقات السلاح التي أبرمتها مع الجيش السوري)، ويقدم لموسكو، في الوقت نفسه، بديلاً ممكناً عن الأسد.

يعني ذلك البدء بحوارٍ عن بناءات النظام التي يمكن الإبقاء عليها مابعد الأسد وبأي صفة. كما يعني التواصل مع العناصر السياسية في النظام التي يمكن أن تُبدي قبولاً أكبر بالتغيير إذا اقتضى الانتقال المحافظة على درجةٍ من النفوذ لهذه العناصر، بما أنها من المرجح أن تشكّل بدائل سياسية مقبولة لروسيا.

لقد وضعت روسيا الإرهاب من ضمن الأسباب التي تدفعها إلى دعم النظام، محذرةً من أن إزاحة الأسد قد تسفر عن فراغ في السلطة يمكن أن تشغله المجموعات الجهادية المعادية لموسكو.

وفي حين أن إنشاء حكومة انتقالية قوية وجيشاً موحداً هما هدفان طويلاً الأمد، من شأن غرس بذور الانتقال الآن أن يناقض هذا الخطاب الروسي، وأن يقدم للشعب السوري بديلاً واقعياً عن المعضلة الراهنة وهي الشعور بضرورة الاختيار مابين البعثية والتطرف.

ثمة تخوّف أيضاً من أن يعمد الأسد إلى تصعيد الحرب باستخدام أسلحة الدمار الشامل إذا ما شعرَ بأن روسيا على وشك أن تتخلّ عنه. يمكن استباق هذا الأمر عن طريق العمل على فك ارتباط ضباط الجيش الحكومي بالنظام بغية الحدّ من قدرات الأسد التصعيدية.

تزويد مجموعات المعارضة بالأسلحة التي تُمكّنها من قلب ميزان القوى لصالحها. صحيح أن روسيا وإيران من المرجح أن يزيدا دعمهما العسكري للأسد إذا عمد الغرب إلى تجهيز المعارضة السورية تجهيزاً عسكرياً أفضل، إلا أن توزيع الأسلحة على المعارضة في المناطق الاستراتيجية الأساسية يمكن أن يساعد في قلب ميزان القوى على الأرض للضغط على النظام. وسيساهم تزويد مجموعات المعارضة بالأسلحة في حمايتها من هجمات النظام، والسماح لها ببسط سلطتها على المناطق الخاضعة إلى سيطرة المتمرّدين، ومساعدتها في قتالها ضدّ الجهاديين.

التعاون مع بلدان الخليج لوضع حدٍّ للدعم الخارجي للمجموعات الجهادية الناشطة في سوريا. تأتي رغبة بلدان الخليج في إزالة الأسد من السلطة بداعٍ كبيرٍ من قلقها على نفوذهما في المنطقة، ولاسيما في مواجهة إيران، وفي مواجهة بعضها البعض أيضاً. بيد أن اعتماد هذه البلدان على المجموعات الجهادية لإطاحة الأسد بدأ ينعكس سلباً عليها. فكلما طال الصراع، دخل مزيدٌ من الجهاديين إلى سوريا لتزداد احتمالات انعدام الاستقرار في بلدانهم بعد عودتهم إليها.

ولذلك ينبغي على الغرب أن يعمل بشكل منهجي أكثر مع السعودية وقطر للجم مواطنيهما الذين يدعمون الجهاديين.

وضع حدٍّ للتواصل مع نظام الأسد باسم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. فهذا التواصل لا يسهم إلا في تعزيز إدعاء الأسد

بأنه يمتلك الشرعية، وفي دعم الإرهابيين. فالحجّة الوحيدة المتبقية للأسد لإضفاء الشرعية على نظامه تتمثل بخطابه القائل بأن الصراع هو قتال ضدّ الإرهاب – بدلاً من قمع انتفاضة – وهذا الخطاب ليس مقنعاً.

عوضاً عن تصوير الإرهابيين على أنهم عدو مشترك للغرب ونظام الأسد، يتعمّن على صانعي السياسات الغربيين أن يقرّوا بأن هؤلاء الإرهابيين هم نتاج النظام نفسه. بعض المجموعات هو نتاج غير مباشر، بَرَزَ من الرغبة في قتال الأسد وحلفائه، في حين أن البعض الآخر هو نتاج مباشر أكثر، مُوْلٌ أو شُجّع أو مُنْحٌ هامشاً من الحرية من جانب النظام للقتال نيابةً عنه. وهكذا، يمكن لإزالة الأسد من السلطة أن تلغي مبرر وجود هذه المجموعات. فمع إطاحة الأسد سيتفكّك عدد من المجموعات الموجودة بسرعة، فيما المجموعات المتبقية سُتُعرِّض نفسها إلى الملاحقة الشرعية من قبل الدولة السورية بعد الأسد. هذا وتبدو بعض المجموعات الإسلامية منفتحةً أيضاً على الانخراط السياسي مع الغرب.

استخدام المحادثات النووية الجارية مع إيران لإبرام صفقة إضافية حول سوريا. مع أن إيران استبعدت عن مؤتمر جنيف²، إلا أنها قدمت أداءً جيداً في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في كانون الثاني/يناير 2014. فهناك أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني على رغبة بلاده في زيادة انخراطها مع المجتمع الدولي.

الواقع أن رغبة إيران في تحسين علاقاتها مع الغرب توفر فرصةً أساسيةً للفتاوّض حول سوريا.

ومع أن صانعي السياسات الغربيين يتّخّدون من إضافة بند جديد على أجندّة دقيقة في الأصل، إلا أنهم يجب ألا يفصّلوا الملف السوري عن الملف النووي الإيراني. فالمفاوضات النووية كانت مشجّعةً عموماً وأظهرت أن إيران ليست غير مستعدّة للاتفاق على التضحية ببعض الخطط لتحقيق مكاسب أكبر.

وهذا الأمر يشكّل فرصةً لاستخدام سوريا كعامل إضافي يمكن أن تُحثّ إيران على المساومة عليه لاجل الاتفاق النووي الثمين. بيد أن ذلك لن يتحقّق إلا إذا رأت إيران أن احتمالاتبقاء نظام الأسد في السلطة قد تقلّصت، الأمر الذي سيجعل سوريا ورقة تفاوض أقلّ جاذبية لها.

يُذكّر أن السعودية حتّى على استبعاد إيران عن مؤتمر جنيف². لكن ينبغي على الغرب أن يقنع الرياض بأن طالما بقيت إيران خارج المفاوضات فلا يمكن مساءلتها على أفعالها.

وفتح خطوط الانخراط مع إيران لا يعني التقليل من مكانة السعودية في المنطقة، ولاسيما أن الرياض هي حليف مهمّ للغرب. كما أن إشراك إيران سيجعلها أقلّ عدائيةً، الأمر الذي سيكون له أثرٌ مهديّ على البلدان الأخرى في الشرق الأوسط حيث تؤدي السعودية دوراً رئيساً، مثل لبنان واليمن.

آن أوان التغيير:

لقد جرى تفوّيت فرص عدة لحلّ الصراع السوري، بدءاً من قرارات مجلس الأمن التي نُقضّت، وصولاً إلى الخطوط الحمراء غير الواضحة والهجمات العسكرية التي أُغَيَّبت. هذه الفرص يجب ألا تفوّت مرةً أخرى.

كما أن مفاوضات المسار الأول ليست قابلة للاستمرار، بل إن المطلوب هو استراتيجية شاملة تبني على القواسم المشتركة بين الأطراف المعنية. وسيتطلّب ذلك توسيع المنظار الذي تتطلّع من خلاله الأطراف المعنية الغربية إلى الصراع، إضافة إلى توسيع شبكاتها وطرق انخراطها.

سيكون من الصعب تطبيق هذه التدابير السياسية، غير أن البديل هو إما بقاء دولة دموية وقمعية يقودها الأسد إلى أجلٍ غير محدّد، وإما قيام دولة فاشلة يسيطر عليها الإرهاب.

مركز كارنيجي للشرق الأوسط

المصادر: